

المواطنة في المقاربة الأنثروبولوجية

Citizenship in the Anthropology Approach

بوزياني عبدالحق¹¹ جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت abdelhak.bouziani@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الإرسال: 2024/09/16 تاريخ القبول: 2024/12/18 تاريخ النشر: 2024/12/30

ملخص

يهدف هذا المقال إلى تقديم بعض عناصر المقاربة الأنثروبولوجية للمواطنة في إطار الأنثروبولوجية السياسية، وإبراز أن البعد القانوني المدني لم يعد لوحده كافيا لفهم المواطنة في علاقاتها مع الهوية والجنسية و العولمة و الهجرة... وفي تمثلاتها المحلية والوطنية والعبارة للقارات وفوق الوطنية، بل وحتى التخلي عن المواطنة أو تعليقها كما هو الحال في الهجرة المسماة غير الشرعية لصالح البحث بكل بساطة عن مصالح اقتصادية، أو بعض أشكال الحرية. ويظهر التحليل الأنثروبولوجي للمواطنة ذو أهمية بالغة لكونه يتناولها في تفاعلاتها الثقافية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الأنثروبولوجيا؛ المواطنة؛ الدولة؛ الهوية؛ الثقافة

Abstract

This article aims to present some elements of the anthropological approach to citizenship within the framework of political anthropology, highlighting that the civil legal dimension alone is no longer sufficient to understand citizenship in its relationships with identity, nationality, globalization, and migration... in its local, national, transcontinental, and even supranational representations. This includes the abandonment or suspension of citizenship, as in the case of so-called illegal migration, in favor of simply pursuing economic interests or certain forms of freedom. The anthropological analysis of citizenship proves highly significant as it addresses its cultural and social interactions.

Keywords :Anthropology; the state; Citizenship; Identity; culture

المؤلف المرسل: بوزياني عبدالحق ، الإيميل: abdelhakbouziani03@gmail.com

المواطنة في المقاربة الأنثروبولوجية

1- مقدمة:

المواطنة ليست ثابتة، نقول هذا منذ البدء ولن نحتاج إلى كثير من الجهد للبرهنة على ذلك، إننا اليوم نجد متسعاً كبيراً للدلالات اللغوية و المعرفية و ممارسات لمواطنات مختلفة، بل و أحياناً تخلي عن المواطنة بكل أشكالها بحثاً عن الإنسان إذا ما أشرنا إلى الهجرة السرية. و عليه فإننا أمام أشكال جديدة من المواطنة ليس أقلها المواطنة الرقمية و المواطنة الإيكولوجية. هذا من جهة الموضوع أما من حيث البحث فإن موضوع المواطنة وإن كان تاريخياً قد وجد بفعل عوامل سياسية ونعني بها الثورات الأوروبية وعلى رأسها الثورة الفرنسية لسنة 1789، واتخاذ المواطنة للطابع القانوني المدني كوضع و مركز اجتماعي، مما جعل العلوم القانونية و العلوم السياسية سبّاقة إلى دراستها. غير أن تطور المواطنة شكلاً ومضموناً واتساع مجالها الجغرافي مع بروز الدولة الوطنية في مختلف أصقاع العلم، و تطور العلوم الاجتماعية والإنسانية مناهجاً و معارفاً ومنها الأنثروبولوجيا نفسها، فتح آفاقاً جديدة لدراسة المواطنة من زوايا جديدة .

1/ المفهوم الكلاسيكي للمواطنة:

لمدة طويلة ظلت المواطنة غائبة في الأعمال الأنثروبولوجية، وهذا لخصوصيات الدراسات الأولى المهمة أكثر في بداياتها بالمجتمعات التقليدية والمجتمعات المسمّاة بدائية، فقد كان يجب انتظار فترة من الزمن لينتقل الباحثون الغربيون من دراسة المجتمعات الغريبة حيث البحث عن كل ما هو غريب للاهتمام بمظاهر الثقافة الغربية. وهكذا أصبحت المواطنة وإن متأخرة نسبياً محل الدراسة تحتفي بها الدراسات الناطقة باللغة الإنجليزية خاصة، ومنها الأعمال المؤسّسة لـروزالدو - 1994 و أعمال -إونغ Ong، 1999 و أعمال Kabeer كبير 2005 مثلاً. أما في اللغة الفرنسية فإن أنثروبولوجي الكيبك في كندا هم الذين كانوا أكثر اشتغالا بهذا الموضوع في سنوات نهاية

بوزياني عبدالحق

تسعينيات القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة و هذا حسب كل من Werbner- وارنر 1998 وBenei بنبي 2005. فالأنثروبولوجيا ظلت و لمدة طويلة متحرزة اتجاه هذا المفهوم إما لأنه مجرد و نظري، أو لأنه معياري بشكل حازم أو لأنه مفهوم غربي. (gagné & neveu, 2009, p. 7) ولكننا نعتبر أن الظرفية التاريخية قد تكون وراء هذا الاحتراز إذ أن المواطنة ليست الموضوع الوحيد الذي بقي غائبا عن الدراسات الأنثروبولوجية الغربية بل الغرب و ثقافته إجمالاً.

وقد بدأ النقاش حول المواطنة منذ السبعينيات من القرن الماضي وبشكل خاص مع كتاب " جونزولز " (نظرية العدالة) الذي ركز بشكل كبير على الأفراد بشكلهم المجرد من غير الأخذ بجذورهم الثقافية أو الدينية. وهذا في حد ذاته مجالا آخر للبحث قد يكون متصلا بشكل أساسي بطبيعة المجتمعات الغربية اللادينية بدرجات متفاوتة على الأقل في طابعها العام، و حيث المؤسسات التقليدية تأثيرها أقل في البنية الثقافية و الاجتماعية و نعني بها مؤسسة القربة و الدين كممارسة و كمؤسسة.

يؤكد (دافيسون وآرثر) على وجود أربعة أشكال للمواطنة في النظام الديمقراطي الليبرالي وفقا للقيم و المبادئ و الاتجاهات التي يتبناها المواطنون و رؤى العالم الخاصة بهم و هذه الأشكال هي: المواطنة المحافظة و التقليدية و المواطنة المجتمعاتية و المواطنة غير الملتزمة و المواطنة الليبرالية، (نيوف، 2019، صفحة 174)

وهكذا فإن الطرح الغربي الأنثروبولوجي للمواطنة لا يعني أنها بناء سياسياً و هي مبدأ للشرعية السياسية، بل هي أيضا مصدر الترابط الاجتماعي، فالعلاقات البينية سواء عبر الأشخاص أو المؤسسات لم تعد دينية أو علاقات قرابة في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، إنها علاقة سياسية. فأن نعيش معا لا يعني نهائيا أن نتقاسم نفس الدين، وأن نكون معا تابعين لنفس النظام السياسي (جمهوري أو ملكي) يعني أن نكون مواطنين داخل نفس التنظيم السياسي (نيوف، 2019).

المواطنة في المقاربة الأنثروبولوجية

إننا هنا إزاء مجتمعات غربية طلقت الدّين سياسيا منذ مدة من الزّمن، وهي في سيرورة مستمرة من العقلنة والعلمانية والانفتاح على الآخر، والمزيد من التّحولات الاجتماعية، والتّغيرات السياسية.

و تأسيسا على ما سبق لم بعد مفهوم المواطنة بصورتها البسيطة التي كانت تعني "صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق و يلتزم بالقوانين الموثقة، بل أصبحت تعني المواطن القادر على الاستجابة الفعالة للتحوّلات الاجتماعية التي يمر بها مجتمعه (بوهريّة، 2014-2015، صفحة 28)

و الاستجابة هنا هي أيضا اختيار الاندماج أو الانفصال عن المجتمع، و عن مؤسساته، بنفس الدّرجة بعيدا عن الخطابات السياسية التي تمجد المواطنة. صحيح أن المواطنة حقيقة سياسية، ولكن يمكن رفضها اجتماعيا، ولا تعني هنا الرّفص من قبل الفئات المهمشة اجتماعية، و إنما من باقي الفئات الاجتماعية بأشكال تعبيرية مختلفة. إن فكرة رفض المواطنة قد تبدو غريبة ولكنها حقيقة مرتبطة بمفاهيم الدولة والمجتمع و الديمقراطية الغربية، و لن نستعرب اعتبار المهجرة غير الشّرعية تعبيرا عن المواطنة و رفضا لها أيضا، إذ سيكون من الصّعب إقناع المهاجر السّري بأهمية المواطنة عندما تكون أولوياته اقتصادية و مركز تفكيره البحث عن مجال أرحب للعيش في نظره، فالمهاجر السّري لا يحتاج إلى وثائقه الثبوتية، فهو يهاجر من دوتها، و قد يكون ذلك ليس رفضا لمواطنته الأصلية كليا، بل هو تعليق مؤقت للمواطنة.

تأتي الوطنية في الاصطلاح المتعارف عليه للدلالة على الارتباط العاطفي بالأرض، و مجموع الاستجابات العاطفية، أي حب الوطن وللإشارة إلى مشاعر الحب patriotisme أما صفة المواطن citoyen و المواطنة فتحدد بموجب القوانين، و يشكل مظهر الحقوق و الواجبات الوطنية، أهم أركانها. و عليه فإن المواطن بهذا المعنى هو الفرد الذي يعرف حقوقه و يؤدي واجباته. وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات

بوزياني عبدالحق

الستلم و الحرب و التعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي و الفردي الرسمي و التطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع و توحد من أجلها الجهود و ترسم الخطط و توضع الموازنات. (كاظم، 2009، صفحة 260)

هذا المعنى القانوني قد يبدو في نظر الأنثروبولوجي معنا يجعل من الأفراد يعيشون و يعايشون المواطنة آليا، فهم مجرد أشخاص في خدمة الآلة السياسية و الاجتماعية، و في خدمة الدولة و النظام الحاكم، الذي يعتبر المواطن ذلك الشخص الإيجابي اتجاه كل القضايا التي يطرحها، و الحقيقة أن هذا المفهوم للمواطنة هو الذي لا يزال سائدا في دول الجنوب، حيث يتم دمج المفهوم القانوني بالمفهوم السياسي للمواطنة في قالب واحد بحيث يمكن تخوين المعارضين لمجرد أنهم عارضوا النظام السياسي القائم.

لقد عرفت موسوعة كولير الأمريكية المواطنة؛ بأنها أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة سياسية ما، (الساعدي و علي محمد الضحوي، 2017، صفحة 20) و لكن ألسنا بحاجة إلى توضيح معنى الجماعة السياسية، أم أنه يُفترض الطابع الشمولي بحيث لا تقصى أي جماعة ذات طابع سياسي، سواء كانت تنظيما سياسيا حديثا أو تقليديا، و هذا يشمل القبيلة و العشيرة و أي تنظيم اجتماعي يحقق الصفة السياسية. غير أننا نعود ونقول أنه إذا كان مصطلح المواطنة في حد ذاته غائبا في لغة و ثقافة المجموعات الاجتماعية التقليدية و تلك المسماة بدائية، فكيف يمكننا التعميم؟

وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها: مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي(دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة عن طريق القانون. أما إجرائيا فيمكن تعريفها بأنها شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة اجتماعية لها

المواطنة في المقاربة الأنثروبولوجية

ثقافة وتاريخ ومصير مشترك، و ينظم هذا الشعور اجتماعياً وقانونياً وسياسياً، ويساهم الفرد من خال هذا الإنتماء بشكل فاعل في الحياة الاجتماعية. (السّاعدي و علي محمد الضّحوي، 2017، صفحة 20)

2/ المواطنة العربية، مجموعة تساؤلات:

تعرف الموسوعة العربية العالمية؛ المواطنة بأنها: اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن. (السّاعدي و علي محمد الضّحوي، 2017، صفحة 20). ولكن ثمة من يؤكّد أن مفهوم المواطنة لا وجود له في الثقافة العربية الإسلامية. فكلمة «Citizen» غائبة تماماً، بحسب برنارد لويس في اللغة العربية وكذلك الفارسية و التركية، و يُستعاض عنها عادة بمعنى "ابن البلد" الذي لا يحمل معن مشاركة الأفراد في الحياة المدنيّة (اليافعي، 2018، صفحة 247) وفي المنطوق الجزائري ولد البلاد أو البلاد أو البلدة أو تمورث وهي إشارات عادة ما تكون عاطفية قد تعني البلاد أو قد تلقى على شخص آخر للدلالة على انتماء الشخص الملقى و الملقى عليه لنفس المنطقة، و هناك من يضق أكثر في الكلمة باستعمال كلمة (البلّدة) إشارة إلى المنطقة أو القرية أو المدينة التي ينتمي إليها شخصان، مع عدم غياب الطّابع العاطفي الإنفعالي و التّفاعلي عند إلقاء الكلمة.

و قد استغرب محمد عابد الجابري غياب لفظة " مواطنة " أيضاً عن المعاجم العربية القديمة، حيث قال: " و لا شك أن القارئ سيستغرب معي غياب هذا اللفظ في معاجمنا القديمة المتداولة " :لسان العرب " و "القاموس المحيط"، و "الصّحاح"، و "تاج العروس... الخ"، أما في نصوص الكتاب و الأدباء فاللفظ غائب أيضاً، (بوهريّة، 2014-2015، صفحة 28) " هذا الغياب له ما يبرره إذا رجعنا إلى التّأكيد على أن المواطنة (اختراع) غربي، وأنّها إنتاجا سياسيا وقانونيا لظروف تاريخية عرفته أوروبا، وأن المصطلح والمواطنة ذاتها انتقلتا إلى باقي دول العالم بفعل نشأة

بوزياني عبدالحق

الدولة القومية، وهذا يعني أن الوعاء السياسي خارج أوروبا أو خارج مناطق البيض إجمالاً ما قبل القرن العشرين كان لا يقوم على الدولة القومية أو الدولة الوطنية أو ما يعرف أيضاً بالدولة الأمة.

غياب لفظة المواطنة يؤكد أنها أيضاً سميح أمين الذي ينزع عن الأنظمة العربية إمكان نشوء مساواة قانونية و يسانده في ذلك محمد أركون الذي يفترض أن الجماعة السياسية في الإسلام لا تسمح بتطوير ثقافة مواطنة كشرط لولادة مجتمع مدني. (اليافعي، 2018، صفحة 9)

ويبدو هاهنا طرحان: الأول يشير إلى المواطنة في حقلها العملي، كممارسة في نظام ديمقراطي، وهو ما لا يتوافر لأي نظام عربي، وعليه سيكون من الصعب الإقرار بوجود مواطنة من دون عدالة اجتماعية حتى وإن كان الخطاب السياسي العربي يصدق عالياً بوجود كل مقومات الديمقراطية من عدالة ومواطنة وحرية وتعددية بمختلف أشكالها السياسية. ولكننا ندرك أن الأمر لا يتعلق فقط باستيراد نماذج جاهزة من أشكال الممارسات السياسية والقانونية واعتمادها عربياً، ذلك أن الموروث الثقافي التّراكمي له رأي آخر قد يكون أعلى من أي إرادة سياسية مهما كانت، ولعلنا نشير هنا إلى موقف محمد أركون في تحليله للعقل العربي واعتباره أن المكون الدّيني عنصراً أساسياً في أي عملية تفاعلية إن كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. فهل سنلوم مفكري الإسلام على مدى عدة قرون لعدم توصلهم إلى إنتاج صيغة مواطنتيه كتلك التي أنتجها الغرب؟ ثم إننا لا يمكن أن نتغافل أن الإسلام كدين و دولة ضلّا متصلاً لعدة قرون، و أن الإسلام حدد صيغة لمتنسي المناطق التي سيطر عليها، فميز بين المسلمين و أهل الذمة، و أقام حقوقاً و واجبات لكليهما، و قسمت الديار إلى ديار إسلام و أخرى للكفر و اعتبرت في فترات مختلفة ديار الكفر ديار حرب.

المواطنة في المقاربة الأنثروبولوجية

و خلافاً لهذا التوجّه يتّخذ عبدالوهاب الأفندي موقفاً جذرياً مغايراً، إذ يعتبر أنّ مفهوم المواطن يرادف بدقّة من جهة المعنى التاريخي كلمة المسلم، هذه فكرة جريئة من عبدالوهاب الأفندي إذ يطابق بين المواطن والمسلم من جهة الدلالة والمعنى. (اليافعي، 2018، صفحة 9)

غير أننا هنا بحاجة إلى توضيح أكثر من هذا الإسقاط الكلي لمفهوم المواطنة على كلمة مسلم، وسنكون مرة أخرى مجبرين على طرح سؤال وماذا عن الآخرين، بمعنى وماذا عن باقي مكونات المجتمعات العربية من مسيحيين و يهود و محمديين...؟ ألم ينظر إليهم كموواطنين من الدّرجة الثانية، بل إن العرب أنفسهم ألم يعانون في أواخر الحكم العثماني من سياسة التّريك؟

نصل الآن إلى المواطنة كعمارية سياسية، ثمة من يقول إن المواطن في المجتمع العربي لا وجود له في العالم الواقعي، وإن وجد فيه فوجوده من الضّالة بمكان فالغالبية العظمى من أبناء الوطن الواحد ليسوا بمواطنين في خواصهم الاجتماعية؛ ولا مواطنة بعد ذلك إذ يقلّ المواطنون. (كاظم، 2009، صفحة 10)

هذا الطّرح سيقودنا إلى اعتبار أن التجارب المواطنة كلها متشابهة في العالم العربي، و هذا غير صحيح، إذ أن المسارات التّاريخية متباينة و طبيعة الأنظمة هي ما بين نظام قبلي و آخر تسلطي و ثالث لا إيديولوجية له....و غيرها، و إذا كان وجود الدّولة في حد ذاتها في العديد من الدّول العربية مهدد بالوجود فكيف هو الحال بالنّسبة للإنتماء السياسي و الاجتماعي؟

هناك من يسعى إلى تقوية المواطنة بتقوية المجتمع المدني خصوصاً في الدّول التي تعتبر نفسها (ديموقراطية) أو في إطار التحول الديمقراطي، غير أننا إلى غاية اليوم نلاحظ أن المواطنة غالباً ما تطرح كانتساب قانوني و سياسي، أي كهوية هي أقرب إلى الجنسية، أو في الإطار المناسب من مثل الانتخابات، بل إن الانسان العربي نفسه قد لا ينظر

بوزياني عبدالحق

إلى هذه المواطنة إلا بمقدار ما تحققه له من مزايا اقتصادية، بمعنى آخر أن العلاقة مع الدولة ممثلة في أجهزة حكمها قد ينظر إليها كعلاقة رابح لرابح. وعليه نعود مرة أخرى إلى التأكيد على أن المواطنة ليست مفهوماً ستاتيكيًا يحركه نظام الحكم كما يشاء بل إن عبقرية الشعوب من خلال ثقافتها تحدد إلى حد بعيد ليس فقط مفهوم المواطنة، بل الكثير من العلاقات الاجتماعية والسياسية.

إن المواطنة في العالم العربي وفي دول الجنوب تكاد تكون ضحية للمجتمع نفسه وللنخب الحاكمة، وللصراع في أشكاله الطبقي والوجودي والرمزي بين فئات قد لا يحمل خطابها المعيشي أي قيم مواطنة عندما يتعلق الأمر بتحقيق مصالح مهما كانت طبيعة هذه المصالح. وهذا لا يمنعنا من القول مع من يقول أن المواطنة لا زالت جنيناً في رحم هذه المجتمعات، غير أن طبيعة الصراع بين القوى الاجتماعية المتحكمة والتابعة، أو تلك المهيمن عليها و بروزها في أشكال ثقافية واجتماعية وسياسية، وغيرها، هو نفسه قد يكون من أسباب عدم نمو المواطنة نمواً طبيعياً، إذ أنه يكفي أن يهيمن طرف من المجتمع سياسياً وثقافياً حتى يغدو البحث عن المواطنة كالبحت عن إبرة في كوم قش. (كاظم، 2009، صفحة 10)

3/ أنثروبولوجيا المواطنة:

في مقاربتها الأنثروبولوجية للمواطنة من بين الأسئلة التي طرحتها (كاترين نوفو): كيف يفهم الناس المواطنة وبالأخص كيف يعيشون مواظنتهم؟ وماذا تعني لهم؟ وأي معنى يعطون لمواظنتهم؟ وماهي التناقضات والمفارقات التي تعترضهم؟ هذه الإشكالات وغيرها هي التي تميز الطرح الأنثروبولوجي لكونه يستند أولاً إلى المواطن وليس إلى السلطة، فالبحت في طبيعة المواطنة يبدأ من أسفل أي من المجتمع وثقافته، و بمعنى آخر من البنية التحتية ليصل إلى البنية الفوقية.

المواطنة في المقاربة الأنثروبولوجية

ترتكز النظرية الأنثروبولوجية الكلاسيكية للأمة على البراديغم (النموذج) البنائي الوظيفي و توضح بذلك منظورا شموليا، و إنه انطلاقا من مقارنة بنائية و بنية مزدوجة للمجتمع ينبثق الفرد المواطن في حوار مع الدولة و الأمة. وعلى هذا الأساس فإن المواطنة في العلوم الاجتماعية، تشكل كموضوع للبحث يتجاوز الطابع الرسمي والقانوني، ويمكن بذلك تحليلها ضمن العمليات الاجتماعية التي يعبر عنها في توتر بين المعايير المؤسسية وممارسات المواطن،(neveu, 2004, p. 2) و هذا يعني أن الأنثروبولوجيا الكلاسيكية لم تخرج عن الأطر القانونية و السياسية المؤسسة للمواطنة و هي ازدواجية تتكون من عنصرين هما المواطن و الدولة، إلا أن ما أضافته الأنثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية هو كونها في دراستها تتجاوز الطابع الرسمي القانوني ليتم تحليلها ضمن ازدواجية لكن ثنائية متوترة، أي أن ذلك الانسجام الذي يحاول القانون أن يفرضه بين المواطن و الدولة فإن الأنثروبولوجيا تعريه لتبرز طبيعة العلاقات بين الدولة و الدولة في صورتها الاجتماعية.

تقر كاترين نوفو بالصيغة العالمية للمواطنة، أي باعتماد النموذج الغربي للرعايا أو الناس الذين يشغلون إقليما جغرافيا باعتبارهم شعبا يخضعون لسلطة و يحقق كيانهم السياسي الاعتراف الدولي بوجودهم كدولة، و هذا ما جعلها تقول أن العالم مليء بالمواطنين، سواء عرفت هذه المواطنة كوضعية أو كقدرة سياسية، وبالفعل فإن مفهوم المواطنة موجود في كل المجتمعات، بغض النظر عن التباينات الموجودة فيها، أو تعاريف الحقوق، الرسمية أو الحقيقية، التي تتيح الوصول إليها أو الإستخدامات العملية لها(2, p. 2004, neveu) و هي وضعية غير مسبقة تاريخيا، إذ سيكون كافيا منا الرجوع إلى ستينيات القرن العشرين لتجد بشرا يخضعون للاستعمار و لا يعرفون المواطنة و يتم معاملتهم كأهالي أو سكان أصليين، و هذا يعني أن انحصار الاستعمار كان من شأنه أن يجعل من المواطنة قيمة سياسية و قانونية في الدول المستقلة حديثا، و لكن مع ذلك لازال البدون في الكويت يطالبون منذ عقود مواطنة

بوزياني عبدالحق

لم تأتّم بعد كما أن الغجر الأوروبيين قد يعاملون كمواطنين من درجة أقل. إن تجاوز المفهوم القانوني البحث، يسمح بتضمين مقارنة للمواطنة أبعادا مركزية أخرى للمفهوم أنثروبولوجيا، سنحاول تتبعها فيما يلي:.

يبدو مناقضا مناقشة فكرة المواطنة أنثروبولوجيا كون المواطنة نشأت من تكوين سياسي كمجال مختلف عن المؤسسة الاجتماعية... فقد اعتبر (بروشي) أن المواطنة لم تنشأ عن علاقات القرابة أو الإنتماء إلى عشيرة، مكونة بذلك مجتمعا مدنيا مختلفا عن المجموعات الاجتماعية العائلية مبني على النسب أو سيادي، حسب تعبير (ليكا). و المفارقة تكمن أيضا في كون الأنثروبولوجيا السياسية تتميز بتفكير ترابطي حسب (ألباس، neveu, anthropologie de la citoyenneté, 2005, p. 131) مع تداخل و ترابط بين السياسي و الأبعاد الاجتماعية الأخرى، والمشكلة تكمن في تضيق المواطنة في مفهوم ضيق للسياسة. (neveu, anthropologie de la citoyenneté, 2005, p. 132) لقد ناقشنا سابقا علاقة المواطنة بالدولة في دول الجنوب و منها الدول العربية، غير أنه يجب أن نضيف هنا أن الصّعوبات المواطنة في هذه الدول راجع أيضا حسب كاترين نوفو إلى نشأة المواطنة خارج المؤسسات الاجتماعية، بل إنها تتعدها و لا تعترف بها، و هكذا فلا مجال للربط بين المواطنة و مؤسسة القرابة أو الانتماء العشائري أو القبلي، حتى و إن أصبحت بعض القبائل دولا-نموذج قطر و البحرين- أو شكلت البعض منها اتحاد كوندراليا على شاكلة الإمارات العربية المتحدة، أو مكنت الغلبة قبيلة آل سعود من بناء دولة باسمها في وقت لم تعد الدول تنسب لا إلى العائلات و لا إلى القبائل. إن الحديث عن المواطنة يعني أنثروبولوجيا الحديث عن المواطنة الناقصة أو غير التامة... فالأمر لا يتعلق بالإيحاء بأن المواطنة مؤسسة معيبة وقابلة للإصلاح وللتحسين، بل هو من الضروري الإيحاء بأن المواطنة هي بالأحرى ممارسة وصيرورة على أن تكون شكلا مستقرا. وما يميز المقاربة الأنثروبولوجية عن المقاربات الكلاسيكية للعلوم السياسية هو تأكيد الأنثروبولوجيا على ما هو غير كامل وغير تام، وعلى مرونة الحدود، (neveu,

المواطنة في المقاربة الأنثروبولوجية

(anthropologie de la citoyenneté, 2005, p. 132) وهذا يعني أيضا أنه حتى في الدّول

الأكثر تخلفا أو ذات النّظام السّياسي القائم على القبيلة أو العشيرة أو على العصبية، ستجد المواطنة مكانا لها لكونها أي المواطنة و بعيدا عن الشكل القانوني فإنها اجتماعيا ستفرض نفسها كممارسة مرنة.

تعتبر كاترين نوفو أن التّفكير في المواطنة و ربطها بالسياسات الحكومية أمر غير كاف أنثروبولوجيا إذ أنه من الضّروري بحسبها إضافة إستجابات و ممارسات الجماعات و الأفراد، و توسع الإستجابات ضمن مجال جغرافي لدولة ما ليشمل المواطنين و غير المواطنين أو ما يطلق عليهم مصطلح المقيمين، و ترى أنه من الضّروري توسيع نطاق الأماكن التي تتم فيها عمليات المواطنة هذه، على الخصوص الممارسات السياسية (خارج إطار الدولة) المرتبطة بالحركات الاجتماعية. (neveu, anthropologie de la citoyenneté, 2005, p. 136) ستند طرح الباحثة إلى حقيقة أخرى غير مسبقة تاريخيا أيضا و هي أن الكثير من الدّول يشكل فيها الأجانب قوة بشرية ذات نشاط اقتصادي و وجود اجتماعي قوي، إلى درجة أنه تم طرح أوروبا إمكانية المشاركة السياسية للأجانب في الانتخابات، ثم إن الوجود الأجنبي كعمالة هو أهم من السّاكنة المحلية أي من المواطنين في بعض دول الخليج العربي مثلا.

و منذ الستينيات نجد -ناذر- يعتبر أن الأنثروبولوجيين سيكونون قادرين باستعمال أدواتهم الوصفية و التحليلية في موضوع مركزي مثل موضوع -المواطن- بطرح أسئلة من مثل: كيف يتحرك المواطنون وظيفيا في دولة ديمقراطية عندما يكونون و للأسف جاهلين للطريقة التي يتحرك بها المجتمع أو لا يتحرك؟... (gagné & neveu, 2009, p. 8)، و للإشارة هنا أن المواطنة قانونيا و إيديولوجيا طالما ربطت بالوظيفية التي تتحكم في علاقة المواطنة بالدولة، إذ أن الحكومات تنظر إلى المواطنين كفاعلين أي وظيفيين عندما ينصاع المواطنون لمفهومها للقانوني

بوزياني عبدالحق

و طرحها الإيديولوجي للمواطنة، فالمواطن هو ذلك الذي لا ينتج، و لا يعترض إلا في إطار القانون، هذا إذ كان النظام ديمقراطيا بالمفهوم الغربي، أما غير ذلك فإن الأنظمة الشمولية أو الدكتاتورية تفضل (المواطن) القابع تحت إرادتها إيديولوجيا و الذي لا يردد غير خطابها. ثم إنه وحسب نادر فإن المواطنة تفترض من المواطنين أن يكونون قادرين على فهم الطريقة التي يتحرك بها بالمجتمع، أي أنهم ليسوا مجرد مواطنين بل هم فاعلين أيضا بإدراكهم لواقعهم الاجتماعي.

أما اليوم فإن الدراسات الأنثروبولوجية المتعددة تبين إلى أي حد موضوع المواطنة هو شائع الاستعمال من الأفراد والمجموعات والحركات الاجتماعية والدول والباحثين بحيث أنه لم يعد يمكن قصره على تجربة غربية وأفكار نظرية. (gagné & neveu, 2009, p. 8) هذا الطرح يستند إلى أن المواطنة كمصطلح و كحقيقة أصبحت ذات بعد عالمي، و أنها تدريجيا تتحول إلى ثقافة محلية حتى في المجتمعات التي هي بعيدة عن استيعاب أو تجسيد المواطنة بمفهومها الاجتماعي لكن يبدو أن التمثلات القانونية للمواطنة تسهم بشكل فعال في طرح المواطنة أحيانا حتى كبديل عن انتماءات هي متجذرة ثقافيا. لقد اكتشفت الأنظمة السياسية الحاكمة في دول الجنوب أن المواطنة يمكنها أن تسمح بتجاوز الإثنيات الدينية و العرقية لصالح الوحدة الوطنية المزعومة في الكثير منها، أو أنه و كما هو الحال مع الديمقراطية يمكن اعتبار المواطنة كشعار و وسيلة لتثبيت الحكم، لكن الحقيقة أننا هنا لا نقدم سوى قراءات يمكنها أن تكون افتراضية لأن الواقع الثقافي و الاجتماعي هو أكثر تعقيدا من المواطنة نفسها.

لقد وضع - جون ليكا- منذ 1991 أن مفاهيم الجنسية (الهوية) والمواطنة هي صنيع اجتماعي و سياسي، فالمشكل أو المشاكل ليست مشاكل ذات بعد نظري معياري أو منطقي، إنها تابعة للطريقة التي تشكل بها رأس المال المعرفي المتاح في كل مجتمع، و بهذا المعنى فالإشكالات لا زالت مفتوحة للأبحاث الأمبريقية (neveu, anthropologie de la citoyenneté, 2005, p. 8) و هو ما تؤكد كاترين نوفو عند طرحها

المواطنة في المقاربة الأنثروبولوجية

للمواطنة كموضوع للدراسات الأميركية، فهي ترى أن إن مفهوم المواطنة ، والتمثلات التي يخضع لها ، و الممارسات التي يثيرها ، يوفر مجالا خصبا بشكل خاص لمقاربة أنثروبولوجية. وهذه التمثلات والممارسات تشمل، أولا وقبل كل شيء، الطرق المتعددة التي تبني بها المؤسسات والمواطنون أنفسهم تمثلات اجتماعية للحقوق وأسسها، فضلا عن شرعية كل منها (المدرجة بالفعل في الجماعة المحددة قانونا للمواطنين أو المستبعدين منها) لاستخدام هذه الحقوق أو الوصول إليها. (neveu, les enjeux d'une approche anthropologique de la citoyenneté, 2004, p. 3)

إن الأنثروبولوجيا تسمح باستدعاء في الوقت ذاته السيروورات التي تشكلت فيها المواطنات و مناقشتها من خلال الالتزامات أو السياسات العامة، و أيضا سيروورات الإنتساب المواطناني القائم، و هذا أحسن من مما لم تفعله باقي العلوم الاجتماعية إلى حد اليوم. وهي أيضا تسمح بتجاوز المنظور المؤسسي، إنها تفترض نهجا بمقاربة يتصل بمواضيع محددة (gagné & neveu, 2009, p. 8) يبدو جليا أن الابتعاد عن المفهوم القانوني الضيق للمواطنة باعتبارها التزام يتشكل من حقوق و واجبات، و تجاوز الطرح السياسي الذي تعتمده الدراسات السياسية، و الإنغماس في ثقافة المجتمعات كما تفعل الأنثروبولوجيا سيسمح بفهم أكثر للمواطنة.

يؤكد وير هذا الاتجاه عندما يعتبر أن المواطنة هي موضوع ومفهوم من الجيد التفكير فيه أنثروبولوجيا بما أنه يتعلق بقضايا الاختلاف والهوية، وعمليات الدمج والاستبعاد، إضافة إلى التوترات والتمفصلات بين ما هو كوني وخاص. و إلى ذلك فالمواطنة ليست نتاج تفكير كبار المفكرين فقط بل هي حسب- ليكا- عنصر من عناصر التكوينات الاجتماعية المحددة. و التي لا يمكن قصرها على الأوامر المعيارية أو إلى المفاهيم الليبرالية الحديثة عن المواطنة و لا يمكن ربطها فقط ب(البناء الوطني) بمعنى آخر يجب فتح المجال لاستكشافات إمبريقية، و إلى التفكير عن (المواطنات)

بوزياني عبدالحق

في تعقيدها و تعدداتها . (neveu, les enjeux d'une approche anthropologique de la citoyenneté, 2004, p. 8) هذه التعقيدات هي التي يسعى الباحث أمبريقيا للبحث عنها و استكشافها ميدانيا بعيدا عن الأفكار الفلسفية التي أنتجت المواطنة كواقع قانوني و سياسي، و لكن كما هو واضح فأن المواطنة اجتماعيا و ثقافيا تتفقت لتتمظهر إثنيا في قرية نائية تنصور أن السلطات السياسية تحاول أن تفرض عليها المواطنة كواقع قانوني. إننا لن نبالغ إن قلنا أن هذه القرية يمكنها أن ترفض الشكل الفوقي للمواطنة، و قد تنصاع إليه بقوة القانون، و لكن هذه القرية لن تتخلى بسهولة عن سلطتها العرفية مثلا لسلطة أخرى بدعوى المواطنة، و هذا ينطبق أيضا على الإستيعاب الثقافي للمواطنة، بحيث أننا سنكون أمام أشكال ثقافية متعددة لممارسة المواطنة، حتى و إن كان مفهوم المواطنة مفهوما عالميا.

علينا أن نعود الآن إلى واقع سياسي واجتماعي وثقافي أكثر تنوعا وتعقيدا، هذا الواقع يشمل وجود أشكال مختلفة من ما يمكننا اعتباره إنتماءات أو انتسابات، و هي التي تطرقت إليها كاترين نوفو بإسهاب، ومنها، الجنسية و المجتمع، والإقليم، و الأغلبية و الأقلية، و الأصلاية و الإدماج و التقسيمات الإقليمية، مع ربطها كلها بالمواطنة. و متسائلة عن المواطنة المحلية و المواطنة الأوروبية، و التساكن و الأفراد كأفراد ضمن جماعات متباينة. (neveu, anthropologie de la citoyenneté, 2005, p. 9)

4/ جدل المواطنة والهوية: هل المواطنة هوية من بين الهويات الأخرى؟

الكثير و الكثير من التّحولات حدثت عالميا سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا، و بفعل التّداخل بين المحلي و العالمي و تزايد الانفتاح الثقافي من جهة وتقلص الهوية الاقتصادية بين الدّول المتخلفة و المتقدمة خاصة في

المواطنة في المقاربة الأنثروبولوجية

شرق و جنوب شرق آسيا، و كانت الهزات الاجتماعية المصحوبة بهزات سياسية في دول الجنوب و وجود الطّرف الآخر أي الغرب كواجهة (محل تجاري) تستهوي الشعوب الجنوبية التي و إن تحسنت مؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية إلا أن بريق هذا العالم الغربي سيسهم في إنتاج ظاهرة الهجرات العابرة للأوطان، التي بدأت في آسيا منذ سبعينات القرن العشرين، و وصلت ذروتها في السنوات الأخيرة.

هذه للهجرة المسماة غير الشرعية كان لها تأثيرات سياسية و اقتصادية و اجتماعية على الدّولة الوطنية الضعيفة أصلا في دول الجنوب بفعل طبيعة تكوينها التاريخي و مكوناتها الاجتماعية، و هكذا فإن الدّولة الأمة في الجنوب أصبحت تواجه ضعفا في سلطتها، و طرحت قضايا قانونية متعلقة بالمواطنة ، استلزمت في العالمين إعادة التّظر في المفهوم القانوني للمواطنة، في ظل التزايد الكبير من النّاس الذين يعيشون في أماكن يساهمون فيها اقتصاديا، و يتفاعلون اجتماعيا و ثقافيا، بل و سياسيا أيضا إما كقضية تفرض على السياسي في الغرب ضرورة التّفاعل معها، سلطة و معارضة، و إما لكون المواطن الغائب الأكبر لدى من تخلوا عنها مؤقتا أو نهائيا في مواطنهم الأصلية.

وهكذا فإن الذي علق مواطنته أو تخلّى عنها مؤقتا سيجد نفسه في صراع يومي مع الاقتصادي والاجتماعي، وباحثا باستمرار على ما يعطيه الحق في البقاء في أرض لم تستدعه ولم ترحب به، وهاهنا مقابلة تاريخية قد يطرحها المهاجر قائلًا و لكننا نحن أيضا لم نستدعهم و لم نرحب بهم عندما جاءونا غزاة، و حدث ما حدث. قد يكون هذا تبريرا سياسيا أو سياسيو ولكنه شرعي و مشروع من وجهة نظر أصحاب هذا الطّرح. (waldis, 2021, p. 2) ثمة أمر آخر لا يقل شأنًا في طرح مسألة الهوية و المواطنة و هو ذلك الخلط الذي يحدث بين الجنسية و المواطنة، تجيب كاترين نوفو أن هذا ليس مفاجئا لكون "المواطنة الحديثة" تزامنت مع تكوين الدّولة القومية. و مع ذلك فإن هناك ميل إلى الفكرة القائلة بوجود ارتباط كل دولة بـ "عرق" فقط، غير أن هذا لا يعني أن المواطنة و

بوزياني عبدالحق

الجنسية مكافئين لكون الدول لها الحرية في تحديد "مجتمع المواطنين" الخاص بها. تمثل لنا الباحثة بنموذج عن وجود الجنسية و غياب عدد من حقوق المواطنة، و هو أن الفرنسيات إلى غاية 1947، كن من الناحية القانونية مواطنات و لكنهن كن محرومات من حقوق أساسية مثل الحق في التصويت. (neveu, les enjeux d'une

approche anthropologique de la citoyenneté, 2004, p. 5)

سنمر الآن إلى مستوى أكثر تعقيدا في الممارسة اليومية للمواطنة و الجنسية و طبيعة الإنتماء و الإنتساب و الولاء و درجة الولاء للدولة أو للأمة، و سنجد أنفسنا هاهنا أمام خليط قد يكون متجانسا أو غير متجانس و هذا بحسب من يعيش الحالة التي ت (neveu, les enjeux d'une approche anthropologique de la citoyenneté, 2004, p. 5) ستلزم منه الولاء لدولة معينة، و الجنسية كهوية وطنية و كشعور بالإنتماء إلى مجتمع يشترك في تاريخ و ثقافة و لغة و ما إلى ذلك و يقترح lochak 1988 استعمال مصطلح "الدّولانية" عندما يتعلق الأمر بالجنسية كعلاقة ولاء لدولة معينة، و يقترح أندرسون 1983 معنى "الأمة" عندما يتعلق الأمر بالجنسية كهوية وطنية و كشعور بالإنتماء إلى مجتمع يشترك في مكونات ثقافية و تاريخية و لغوية مشتركة.

لقد سعت العديد من الدراسات الأنثروبولوجية إلى إبراز ليس الامتثال لنموذج مسبق من المواطنة و "الأمة"، بل تعقيد التّرابطات الممكنة بين هذه المجالات المختلفة للانتماء. لذلك، إذا كان هدف، إذا كان هدف الأنثروبولوجيا السياسية المعاصرة كما يقترح سميث (1999) هو فهم كيفية ارتباط الانتماءات إلى المجتمعات المحلية والانخراط في كيان عالمي من قبل الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم في إطار الدول، فإنه من الضروري أيضاً تضمين في هذا العمل العلاقة بين تمثيلات الانتماء الوطني التي تنقلها أو تروج لها الدولة وتمثيلات الانتماءات المحلية الأخرى؛ هذا ما

المواطنة في المقاربة الأنثروبولوجية

يستكشفه هرزفيلد، على سبيل المثال، بطريقة مشوقة للغاية من خلال مفهوم "الألفة الثقافية" (neveu, les enjeux d'une approche anthropologique de la citoyenneté, 2004, p. 6).

لا يمكننا في هذا المستوى من الطرح ومن الإجابة عن سؤال هل المواطنة هوية من بين هويات أخرى؟ إلا أننا نسجل مرة أخرى تعقيدات المواطنة كأفراد و كجماعات فالعلاقة القانونية بين الفرد و الدولة ليست بمعزل عن باقي الهويات العرقية و الدينية و الثقافية و الانتماء الإنساني و العلاقة ما فوق الوطنية، و هكذا فإن المواطنة و إن تمثلت في طابع قانوني صرف فإنها عمليا هوية ثقافية، و مشتملة أو ملامسة لهويات أخرى فالفرد الواحد أو الجماعة قد يكون له أو لها هويات أخرى مشتركة مثل الهوية الدينية و العرقية... مما يعني أن الأفراد و الجماعات يملكون هويات متعددة و متداخلة. غير أن هذا التعدد قد يكون عامل قوى كما يمكن أن يكون عامل يضعف للترابط الاجتماعي ويهدد كيان الدول وهذا هو حال الدول التي فشلت في بناء دول تستند إلى عبقریات شعوبها وليس إلى تقليد نمط الدولة الوطنية الذي تشكل في أوروبا في ظروف تاريخية خاصة بها، مع اختلاف هذا من دولة لأخرى، و الواقع يقول أن هناك مواطنات عادة ما تربط بالجنسية إرتباطا وثيقا وعليه فإن المواطنات بعدد الدول المعترف بها كأن نقوا مواطنة جزائرية وأخرى بريطانية وثالثة روسية و هكذا...

في الأخير نشير إلى أن المواطنة تتخذ في طابعها الأول الشكل السياسي المدني و في الشكل الاجتماعي طابع الهوية الثقافية، و إذا علمنا كما رأينا أن المواطنة ديناميكية في وجودها و تمثلها فإننا و في مجتمع تسوده العولمة سنجد نماذج مختلفة للمواطنة و إشكالات متعددة تطرحها على الجميع، ففي الدول المستقلة حديثا لا زال المفهوم القانوني هو السائد بينما في أوروبا تطرح المواطنة الأوروبية كمواطنة وحدوية في إطار مواطنات قومية و في ظل تعدد اللغات و الثقافات، هذا المستوى مر عبر سيرة تاريخية بدأت منذ أربعينيات القرن الماضي. لقد كان الآباء المؤسسون

بوزياني عبدالحق

للمجموعة الاقتصادية الأوروبية يعتقدون أن الشكل الاقتصادي للتعاون بمقداره أن يحقق تكاملا اقتصاديا يجنب أوروبا ويلات حروب أخرى، ولذلك فإن مستوى الاندماج الاقتصادي تم تجاوزه عندما برز الاتحاد الأوروبي حقا الوحدة المالية و فاتحا فضاء شنغن، و ساعيا إلى المزيد من الاندماج الاجتماعي و السياسي. إن هذا النموذج الذي سقناه في الأخير يبين كيف أن المواطنة قادرة على التمدد و احتواء مواطنات متعددة من دون أن تلغيها، بل إن استغلال تعدد الهويات الوطنية و الثقافية كعامل قوة يؤدي إلى شكل جديد من المواطنة يتجاوز الحدود التقليدية للدولة الوطنية.

المراجع:

باللغة الوطنية

- 1/ أبو الفتوح بوهريرة، (2014/2015) قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المواطنة الاجتماعية لدى الطالب الجامعي، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة بسكرة.
- 2/ نائر رحيم كاظم، (2009) العولمة والمواطنة والهوية (بحث في تأثير العولمة على الانتماء الوطني والمحلي في المجتمعات)، مجلة القادسية في الآداب والعلوم والتربية، العدد 1، المجلد 8.
- 3/ ناصر محمد عبيد الساعدي - هناء علي محمد الضحوي، (2017) المواطنة الرقمية استراتيجية تعزيز المواطنة و الإعتدال باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمواجهة التحديات والتطرف والتكفير في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الأمير خالد الفيصل للاعتدال و جامعة الملك عبد العزيز، الرياض.
- 4/ صلاح نيوف، (2019) انثروبولوجيا المواطنة، كلية الاقتصاد والإدارة المالية والمصرفية، المجلة العلمية الأكاديمية العربية في الدنمارك، كوبنهاغن.

المواطنة في المقاربة الأنثروبولوجية

5/ عبد الناصر صالح اليافعي، (2018) جدل المواطنة والأسرة والقبيلة في السياق العربي : الخليج مثالا، إضافات
المجلة العربية لعلم الاجتماع، العددان 41-42 ، مركز دراسات الوحدة العربية.

باللغة الفرنسية:

6/Barbara Waldis, (2021) La notion de la citoyenneté dans
l'anthropologie politique de La Réunion Université de Neuchâtel ,
Institut transdisciplinaire de travail social FSE.

7/Catherine Neveu, (2004) Les enjeux d'une approche anthropologique
de la citoyenneté, dossier « Routes et réseaux migratoires » revue
européenne des migrations internationales, vol.20-n3.

8/Catherine Neveu, (2005) Anthropologie de la citoyenneté,
Anthropologie sociale et ethnologie, Hal Archives-ouvertes.fr,
Université de Provence - Aix-Marseille.

9/Natacha Gagné et Catherine Neveu, (2009) L'anthropologie et la «
fabrique » des Citoyennetés, Anthropologie et Sociétés , Université
Laval, Québec, Volume 33, Numéro 2.